



كلمة

المجموعة العربية

يلقيها

الدكتور نواف سلام

مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة

أمام

الدورة الثامنة عشرة

لأعمال لجنة التنمية المستدامة

حول موضوع الكيميائيات

السيد الرئيس،

أتشرف بأن أجري هذه المداخلة بالنيابة عن المجموعة العربية، وأضم صوتي إلى البيان الذي ألقاه ممثل اليمن الموقر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تدعم البلدان العربية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية كآلية لتنسيق جهودها وتنسيق السياسات العامة نحو تحقيق هدف خطة جوهانسبرغ، الرامي إلى التوصل بحلول عام ٢٠٢٠، إلى طرق تقلل، إلى أدنى حد، التأثيرات السلبية الخطيرة الناتجة عن إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها على البيئة والصحة البشرية. وفي هذا السياق، اعتمدت وفود البلدان العربية التي اجتمعت في جنيف في أيار ٢٠٠٩ إعلاناً سياسياً رفيع المستوى تمهدًا لعقد المؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية. وقد أعادت بموجبه البلدان العربية تأكيد موافقها تجاه تنفيذ النهج الاستراتيجي.

يواجه تطبيق النهج الاستراتيجي لإدارة الكيميائيات عدداً من التحديات منها: عدم وجود آلية مالية دولية مستدامة لتنفيذ هذا النهج وعدم كفاية الموارد الوطنية المتوفرة (موارد مالية وفنية ومخابر معتمدة، وغيرها) لمعالجة قضايا السلامة الكيميائية؛ وعدم وفاء الدول المتقدمة بالالتزاماتها في نقل التكنولوجيا وتوفير البداول الآمنة وبناء القدرات. وفي معرض مناقشة لجنة التنمية المستدامة لمجالات العمل ذات الأولوية في موضوع الكيميائيات، تؤكد المجموعة العربية على تنفيذ النقاط التالية:

على المستوى الوطني والإقليمي، يجب العمل على ما يلي:

- (أ) تطبيق مبدأ حساب المخاطر وتحليلها وتقديرها مع وضع معايير لحساب اقتصاديات التدهور البيئي الناتج عن الاستخدام غير الآمن للكيميائيات؛
- (ب) إيجاد الآليات المناسبة لمعالجة التدهور البيئي الناتج عن الاستخدام غير الآمن للمواد الكيميائية، بما في ذلك تقييم وتحديث المختبرات والمعامل المتخصصة والعمل على اعتمادها وتفعيل التشريعات والقوانين وتحديثها بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

(ج) تعزيز مبدأ الشراكة وضمان مشاركة أوسع وأكبر لأصحاب المصلحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي، مع توفير فرص التدريب المكثف على النظام المتوازن على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها؛

(د) إعداد استراتيجية للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية والفاييات الخطرة؛

(هـ) توفير قواعد البيانات والمعلومات بشأن المواد الكيميائية المستخدمة حالياً وسهولة النفاذ إليها لتغطي دوره حياة المادة مع تبادل الخبرات بشأن نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير البدائل الآمنة.

أما على المستوى الدولي، فيجب السعي لدى الدول المتقدمة والمجتمع الدولي لتوفير الآليات والأطر الدولية التي تعزز إمكانات الدول النامية في تنفيذ النهج الاستراتيجي ومنها:

(أ) تضمين كل ما يتعلق بإدارة الكيميائيات وما يتم من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة ضمن النهج الاستراتيجي، مع الحفاظ على النسق والآليات المتبعة في إدارة هذه المواقف؛

(ب) اعتماد آلية مالية دولية مستدامة تمتاز بالمرنة والانسجام وتساعد على معالجة التغيرات الواضحة في تطبيق النهج الاستراتيجي في الدول النامية، وتعمل على توفير فرص متقاربة لدى الدول المختلفة في تطبيق النهج الاستراتيجي؛

(ج) التزام جميع الدول، المتقدمة منها خاصة، تسهيل تدفق المعلومات وتقديم الخبرات اللازمة لتحسين إدارة الكيميائيات، مع توفير شروط ميسرة وتقديم الدعم المثالى لتنفيذ النهج ونقل التكنولوجيا الحديثة؛

(د) وضع برامج محلية وإقليمية ودولية لورشات عمل موسعة لتوسيع جميع الجهات أصحاب الشراكة، حول أهمية تطوير برامج إدارة المواد الكيميائية والمردود النفعي لهذه الإدار، وبرامج مماثلة للتوعية المجتمعية حول خطورة الكيميائيات مع الترويج لها إعلامياً؛

(هـ) تطوير خطة عمل عالمية تتوافق مع احتياجات الدول النامية وظروفها؛

(و) تعزيز التعاون في مجال البحث ونقل التكنولوجيا مع تقديم الدعم والتمويل إلى الدول النامية لتطوير وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة؛

(ز) توفير وتحسين الآليات المستخدمة لعلاج التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والمجتمع والبيئة، بما في ذلك المسؤولية والتعويض ورد الحقوق إلى أصحابها.

ختاماً تؤكد المجموعة العربية على أهمية ايلاء الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيه القدس الشرقية والجولان السوري المحتل أهمية خاصة بسبب تعرضها للإستغلال من قبل القوة القائمة بالإحتلال ودفن النفايات الضارة فيها، بالإضافة الى تلوثها المستمر للاراضي المحتلة من قبل مئات المصانع الكيميائية المنتشرة فيها والتي تعمل دون رادع أو تقييد بأبسط قواعد البيئة وتلقي نفايتها الكيميائية غير المعالجة فيها. وتدعى المجموعة العربية لجنة التنمية المستدامة الى المطالبة بوضع حد لمثل هذه الممارسات غير الشرعية والتي تضر البيئة ومياه الشرب وتعرض حياة السكان المدنيين للخطر وتنافي مع كرامة وقيمة الانسان.

وشكرأً سيدى الرئيس